نشاط لجنة التنسيق والتنفيذ الأولى في بلدان (أوت 1956- أوت 1957) المغرب العربي

أ.جياب فاروق
جامعة تلمسان

مقدمة

اتخذت الثورة التحريرية الجزائرية من مشروع الكفاح المغاربي الموحد منطلقا لتأكيد بعدها الإيديولوجي؛ واجتهدت في تكريسه ميدانيا من خلال مؤسساتها وهياكلها ولجانها التي اقرها مؤتمر الصومام، ومنها لجنة التنسيق والتنفيذ والتي تعتبر أول وأعلى هيئة تنفيذية في الثورة، بحيث أكدت هذه الأخيرة على ضرورة توحيد المعركة وضرب السياسة التقسيمية الفرنسية في العمق. فعلى الصعيد المغاربي اعتبرت لجنة التنسيق والتنفيذ قضايا المغرب العربي قضية واحدة غير قابلة للتجزئ والحلول القطرية الضيقة،قد اتبعت إستراتيجية تقوم على استغلال الحدود الشرقية والغربية كمنافذ للاتصال بالخارج والتزود بالأسلحة وبالخصوص الحدود المحاذية لتونس وليبيا والمغرب. فدول المغرب العربي وبحكم الجوار ووحدة الامتداد الجغرافي ووحدة الجنس واللغة والتاريخ،لطالما اعتبرت كمجال خصب لنشاط الثورة عبر كل مراحلها أين وجدت كل الدعم والتضامن الشعبي والرسمي .

وتمثل سنة 1956 سنة الانجازات الكبرى بالنسبة للثورة التحريرية الجزائرية، فقد تقوى خلالها ساعد المقاومة المسلحة، وفرضت نفسها على الساحة المغاربية، ولكن في الوقت الذي كانت تتأهب فيه لقطف نتائج سياستها المغاربية تم الإعلان عن استقلال تونس والمغرب وتكرس خيارهما القطري. فكيف ستتعامل لجنة التنسيق والتنفيذ مع هذا الواقع الجديد ؟ هل ترضى بالأمر الواقع وتتعامل مع الأنظمة الرسمية في ظل الاستقلالات القطرية؟ أم ستواصل تمسكها بأفكارها الثورية وطبيعتها الشعبية ؟.

1-نشاط لجنة التنسيق والتنفيذ في تونس

لقد كان أكبر تحد بالنسبة للجنة التنسيق والتنفيذ[1] بعد تأسيسها هو استعادة السيطرة على قاعدة الثورة في تونس وليبيا،حيث أن الخيار لم يكن سهلا أمام الواقع الجديد المبني على التوجه القطري لبورقيبة بعد توقيع معاهدة الاستقلال مع فرنسا وتخليه عن مبدأ النضال المغاربي المشترك[2]. وقد اختلفت وجهات النظر بين المسئولين الجزائريين واستمر الخلاف والنقاش طيلة عام 1956، بين القيادة في الداخل ممثلين في أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ بقيادة عبان رمضان وكريم بلقاسم، والتي أدارت علاقاتها المغاربية في ضل مجموعة من التناقضات بحكمة؛ أي أنها تعاملت مع أنظمة الحكم القطرية وفي نفس الوقت أظهرت تضامنها مع جميع الأطراف السياسية التي تخدم التوجه المغاربي المشترك. أما الطرف الثاني في الخلاف فهم قادة الخارج بقيادة أحمد بن بلة ومحمد بوضياف الذين خططوا لإستراتيجية مغربة الكفاح،وظلوا متمسكين بها إلى غاية حادث اختطاف الطائرة[3] في أكتوبر 1956 [4].

وقد حسم هذا الخلاف نظريا لصالح التوجه الأول، لكن السؤال المطروح هل حادث اختطاف طائرة الزعماء الخمسة سيترك حرية التصرف لقيادة لجنة التنسيق والتنفيذ من أجل التحكم في قواعد الثورة داخل تونس وليبيا؟[5] والجواب الأكيد هو لا. فقد حاول علي محساس[6] أن يملأ الفراغ المسجل بغياب ممثلي الثورة في الخارج عن مؤتمر تونس[7]،وقرر من تلقاء نفسه أو بإيعاز من بن بلة تقديم نفسه أمام الرأي العام والسلطات التونسية على أنه الوصي على الشرعية الثورية، وتحدى قيادة الداخل متحدثا باسم المعتقلين عن رفضهم لمقررات مؤتمر الصومام، ورفض الاعتراف بعمار بن عودة [8] وإبراهيم مزهودي،[9] مبعوثي لجنة التنسيق والتنفيذ إلى تونس. وقد تفاقم خطر محساس عندما جمع حوله قادة أوراس النمامشة وسوق أهراس، ودعاهم إلى الوقوف في وجه "محرفي الثورة "وإلى معارضة قرارات مؤتمر الصومام. وقد اصدر هؤلاء القادة بيانا اثر اجتماعهم في ديسمبر 1956، طالب بإبعاد مبعوثي لجنة التنسيق والتنفيذ عن تونس وعدم الاعتراف بقرارات مؤتمر الصومام.[10]

إن مثل هذه التحركات داخل تونس، بل والتي امتد خطرها حتى إلى قاعدة الثورة في ليبيا جعل لجنة التنسيق والتنفيذ تعاني المزيد من الضغط الخارجي، وفتحت الباب لبورقيبة للمزيد من التدخل في الشؤون الداخلية للثورة، فيا ترى كيف واجهت لجنة التنسيق والتنفيذ حركة التشويش هذه في تونس[11].

توضح الرسائل المتبادلة بين عبان ومبعوثي لجنة التنسيق والتنفيذ إلى تونس، أن اللجنة حاولت في البداية احتواء قضية محساس وديا؛ فاقترحت على محساس الانضمام إلى بن عودة ومزهودي من أجل تشكيل لجنة تمثل جبهة التحرير في تونس، والعمل في إطار سلطة

لجنة التنسيق والتنفيذ، كما راسلت بن بلة تطلب منه تذكير محساس بالنظام، وأشعرت الدكتور دباغين بقضية محساس الخطيرة[13].

ويضاف إلى مشكل محساس تحركات عبد الحي[14] في تونس، والتي جعلت السلطات التونسية تشتكي منه واعتبرته "دولة داخل دولة"، والـذي حـاول كذلـك تكوين قيادة منفصلة عـن الداخل وعن الوفـد الخارجي، غير أن الجيش التونسي تمكن في 1 أكتوبر 1956 من القبض على عبد الحي، وعبد الكريم هالي، وطالب العربي، والطاهر بن عائشة، وبخصوص هذا الأخير فقد تدخل عمار بن عودة وأخرجه من السجن، أما الآخرون بقوا في السجن رفقة كذلك الأزهر شريط، وتم الحكم عليهم بالإعدام في جويلية 1957 في المحاكمة التي ترأسها بن طوبال[15].

و نظرا للمشاكل التي كانت تواجهها الثورة في الجهة الشرقية، وأيضا المشاكل في قاعدة تونس، قررت لجنة التنسيق والتنفيذ إرسال العقيد عمر أوعمران ليقود الفرع العسكري ويكون مسئولا عن مصلحة العتاد والتموين، كما قامت بمراسلة أحمد التليلي الأمين العام للحزب الدستوري [16]، وشرحت موقفها من الفتنة التي يثيرها محساس في تونس وتحيطه علما بأن أوعمران هو المسئول الذي يمثل الشرعية في تونس، لذلك وجب تسهيل مهمته رفقة كل من مزهودي بن عودة[17].

و عندما وصل أوعمران إلى تونس، تمكن من القضاء على الفتن، ومنها قضيـة محسـاس والتي كـان فيـها موقـف الحكومـة التونسيـة متـرددا إلى أن تأكـدت من نفـوذ لجنة التنسيق والتنفيذ. فسهلت بعد ذلك من مهمة أوعمران، كما أنها من جهة أخرى قامت بتهريب علي مهساس، بالإضافة إلى ذلك تمكن أوعمران من حل قضية القاعدة الشرقية والولاية الأولى[18].

وهكذا تخلصت لجنة التنسيق والتنفيذ من أزمة محساس وتفرغت لتثبيت النظام وتفعيل الدور الإستراتيجي لقاعدة تونس في دعم الثورة التحريرية الجزائرية. وقد أثمرت جهود لجنة التنسيق والتنفيذ عن عقد عدة اتفاقيات مع الحكومة التونسية،والتي تتضمن أسس التعاون والتنسيق السياسي والعسكري: مثل الاتفاق الذي أبرم ما بين بورقيبة وأوعمران في فيفري 1957, ومن أهم بنوده:

- تحمل الحرس الوطني التونسي مسؤولية نقل السلاح والمعدات على الأراضي التونسية إلى المناطق الحدودية.
- تتولى لجنة فرعية عن جبهة التحرير في تونس إعداد التعليمات اللازمة حول موضوع شحن الأسلحة وتسليمها.
- تعطى رخص خاصة للذين يتولون عملية إيصال السلاح والمؤونة إلى قوات جيش التحرير الوطني.
- يسمح للجزائريين التنقل بحرية في المناطق العسكرية على الحدود.[19]

و يذكر مبعوث لجنة التنسيق والتنفيذ إلى تونس عمار بن عودة بعض المهمات التي قام بها لجلب السلاح؛منها المهمة التي قادته إلى طرابلس إلى مخازن الأسلحة والتي أتى بها إلى تونس،وكانت هذه أول شاحنة تعبر الحدود التونسية الليبية وذلك في 1 نوفمبر 1956 لتوضع في مخازن الثورة الرئيسية ثم توزع على الولايات، حيث يقول بن عودة أنه اجتمع مع بعض قادة الأوراس وسوق أهراس،وأخبرهم أن من يأخذ الأسلحة يجب أن يكون مؤيدا للجنة التنسيق والتنفيذ، ولقد وزعت هذه الأسلحة في 20 نوفمبر 1956[20].

ويؤكد إبراهيم العسكري أن مجموع قطع الأسلحة التي سلمتها القاعدة الشرقية إلى الولايات الداخلية سنة 1957 حسب الوثائق

الرسمية، المحفوظة لدى أحد مسئولي القاعدة الشرقية بلغت 3017 قطعة سلاح أتوماتيكية بالإضافة إلى الذخير،ويذكر أن مجاهدي الولاية الثانية كانوا يسهلون عملية مرور هذه القوافل عبر منطقتهم، وبادروا بتشكيل قوافل لجلب الأسلحة من تونس بأنفسهم كما أبقوا كتيبتين بتونس لتمثيل الولاية الثانية[21]. وقد خصت لجنة التنسيق والتنفيذ القواعد الحدودية الشرقية بتنظيمات مدققة ومحكمة، وأشرفت على تأسيس اللجنة العسكرية المشتركة بالحدود وتشكلت من ممثلي الولايات (1-2-3-4) وكلفتها بالإشراف على تقسيم الأسلحة وإرسالها إلى الداخل[22].

ورغم أن لجنة التنسيق والتنفيذ قد أعطت أهمية بالغة لعلمية التسليح والتموين، إلا أنها لم تهمل الجوانب الأخرى، ففي الجانب الاجتماعي كانت قد بذلت قصار جهدها من أجل التكفل باللاجئين ووضعت جميع إمكانياتها البسيطة لإسعاف وإيواء المرضى،فبادرت بإنشاء لجنة الشؤون الاجتماعية منذ سنة 1956 لرعاية اللاجئين ومساعدتهم وتقديم الإسعافات الضرورية إليهم[23]، ومن جانب أخر قررت لجنة التنسيق والتنفيذ إعادة هيكلة وصياغة قوانين الهلال الأحمر الجزائري، الذي نقلت مركزه إلى تونس وحولته انطلاقا من تاريخ 27 سبتمبر 1957،إلى مكتب الهلال الأحمر الجزائري وعدلت قوانينه وفق المعايير الدولية. وقد تعدى دوره الجانب الصحي ليشمل الجانب السياسي والدبلوماسي،أين أعطى القضية الجزائرية بعد إنسانيا عالميا، عندما طالب باحترام معاهدة جنيف الدولية[24].

أما في الجانب الثقافي فقد أشرفت لجنة التنسيق والتنفيذ على إنشاء أول مدرسة ابتدائية للجزائريين في باردو بتونس سنة 1957، وكانت تضم مائة طفل جزائري يزاولون تعليمهم وفق البرامج المدرسية

التونسية[25]. وفي مجال الإعلام والدعاية فقد سهرت لجنة التنسيق والتنفيذ على تكثيف نشاط مكتب جبهة التحرير للإعلام والدعاية في تونس، من خلال الإشراف على النشاطات الإعلامية والسياسية للصحف كصحيفتي "المقاوم والمجاهد"،بالإضافة إلى الإشراف على النشاط الإذاعي مثل البث الإذاعي لبرنامج "صوت الجزائر الشقيقة المجاهدة" عبر أمواج إذاعة تونس وذلك انطلاق من سنة 1956 [26].

2- نشاط لجنة التنسيق والتنفيذ في ليبيا

تميزت ليبيا ببعد استراتيجي بالغ الأهمية بالنسبة للثورة التحريرية الجزائرية، وذلك بفعل جملة من العوامل أبرزها موقعها الجغرافي الحيوي بالنسبة للثورة،بحيث تعتبر ليبيا المعبر البري الوحيد لجميع أنواع المساعدات (السلاح والذخيرة والمئونة) القادمة من المشرق العربي عبر مصر مرورا بليبيا ووصولا إلى الجزائر.بالإضافة إلى ذلك فإن استقلال ليبيا المبكر سنة 1951 جعل منها فضاء مستقلا نسبيا لنشاط القواعد الخلفية للثورة هناك. وقد كان يعتمد تمرير الأسلحة في البداية على شبكات المقاومة التونسية أين كان يتم تمرير الأسلحة عبر الطريق الصحراوي باستعمال الجمال كوسيلة نقل، وذلك عبر صحراء جانت وإليزي ثم إلى واد سوف منذ بداية سنة 1955[27].

ولكن في المرحلة الثانية، خاصة خلال الفترة الممتدة مابين سنتي 1956- 1957 عرف نشاط مرور الأسلحة تطورا حاسما، وذلك بفعل الجهود التي بذلتها لجنة التنسيق والتنفيذ بعد أن سيطرت على قاعدة الثورة في تونس، وبفضل التنسيق مع السلطات الرسمية التونسية والليبية، أين أصبح الحرس الوطني التونسي هو الذي يشرف على عملية تمرير السلاح والذخيرة من ليبيا عبر تونس وإلى الحدود

الجزائرية، حيث شهدت سنة 1957 دخول تسع دفعات كاملة من السلاح والذخيرة برا من ليبيا إلى تونس[28].

وقد أشرف على تنشيط هذه العمليات عضو لجنة التنسيق والتنفيذ عمر أو عمران، ونائبه عمار بن عودة، معتمدين على اتفاقية التعاون المبرمة مع السلطات الليبية. ويذكر مسئول التسليح في ليبيا الهادي عرعار أن مهمة نقل الأسلحة إلى تونس عرفت وتيرة أسرع بفضل تعاون قوات الحرس التونسي، هذا في جانب الدعم الرسمي. أما بالنسبة لجانب الدعم الغير الرسمي أو الشعبي فقد ارتبطت لجنة التنسيق والتنفيذ عن طريق ممثليها في ليبيا بعلاقات وطيدة مع الكثير من المناضلين الليبيين، أمثال المناضل سالم شلبك والذي وضع شاحنته تحت تصرف الثورة، وهكذا أصبحت عملية تمرير الأسلحة أكثر سهولة وفي وأقل وقت (بمعدل شحنة واحدة كل 72 ساعة)[29].

وقد اجتهد أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ في إدخال هذه الكميات من الأسلحة إلى الجزائر عبر المسالك والطرق الآتية:

أ) الطريق البري عبر الحدود الليبية التونسية: بحيث اعتبرت لجنة التنسيق والتنفيذ أن هذا المسلك هو المعبر الرئيسي للسلاح الموجه لتدعيم الثورة، رغم خطورته وتشديد الرقابة الفرنسية عليه. ولكن رغم ذلك فقد توصل عمر أو عمران ومساعده عمار بن عودة إلى تمرير كميات معتبرة من الأسلحة، وذلك بمساعدة خلية لجنة التنسيق والتنفيذ في منطقة درنة الليبية، بالإضافة إلى مساعدة شيوخ القبائل الليبية.وقد تم تدعيم هذا الخط بتعاون السلطات التونسية وذلك بنقل السلاح عبر أراضيها. وتشير بعض الإحصائيات انه تم تمرير حوالي 2300 قطعة سلاح على دفعتين خلال الفترة الممتدة ما بين 15- 25 جويلية 1957 .كما تشير إحصائيات أخرى إلى أن شحنة مكونة من

2000 بندقية، و400 مدفع رشاش، و21 مدفع من نوع الحجم الكبير ،بالإضافة إلى كمية من الذخائر والألغام تم تمريرها إلى القواعد الشرقية للثورة في تونس، وذلك بواسطة الشاحنات العسكرية التونسية نهاية سنة 1957 [30].

ب)الطريق البحري: أثمر التشاور بين لجنة التنسيق والتنفيذ، والحكومة التونسية والليبية خلال سنة 1956، على إنشاء شبكات تتكون من عناصر جزائرية وتونسية متخصصة في تهريب السلاح بحرا عبر قوارب الصيد، تنطلق من شبه جزيرة فروة الليبية لتصل إلى جرجيس التونسية، لكن هذا الخط لم يستمر في العمل طويلا بسبب شدة الرقابة الفرنسية عليه،وهذا ما جعل المسئولين في لجنة التنسيق والتنفيذ يلجئون إلى الطريق البري المؤمن، رغم الضمانات التي قدمتها الحكومة التونسية من أجل استعمال الطريق البحري [31].

ج)الطريق الصحراوي: يعتبر الطريق الصحراوي أقدم معبر لنقل الأسلحة لجأت إليه الثورة منذ اندلاعها، ولهذا الطريق مسالك متعددة؛ منها ما ينطلق من بنغازي مباشرة إلى فزان ليدخل صحراء جانت الجزائرية.وهناك الطريق الثاني الذي يصعد مباشرة باتجاه غدامس ثم يدخل مباشرة التراب التونسي نحو الحدود الشرقية الجزائرية، وما نسجله في المرحلة الأولى هو صعوبة تمرير الأسلحة عبر هذا الطريق، بسبب طول المسافة والاعتماد على الوسائل التقليدية مثل الجمال كوسيلة للنقل،رغم مساعدة شيوخ القبائل الليبية، والتوارق، الذين ساهموا في إيصال السلاح حتى حدود إليزي ووادي سوف [32].

ولكن بعد إنشاء لجنة التنسيق والتنفيذ، وبعد سيطرتها على قواعد الثورة داخل هذه المنطقة، أصبحت عملية التسليح أكثر تنظيما

وفعالية، أين كانت الثورة الجزائرية تستفيد من مساعدات ودعم السلطات الرسمية الليبية, التي أصبحت تؤمن رحلات منتظمة لنقل السلاح والمئونة إلى المراكز الحدودية بواسطة قوات الأمن الليبية [33].

أما بالنسبة لجانب الرعاية الاجتماعية والصحية فقد اهتمت لجنة التنسيق والتنفيذ بتنظيم شؤون اللاجئين والجالية الجزائرية بليبيا، رغم عددهم القليل والمحدود، وهذا يعود بطبيعة الحال إلى بعدها الجغرافي وصعوبة ظروفها الطبيعية. ومن أهم المؤسسات التي أنشأتها لجنة التنسيق والتنفيذ في ليبيا نذكر مكتب الهلال الأحمر الجزائري بطرابلس سنة 1957، وتمثلت مهامه في :

- جمع التبرعات والمساعدات الإنسانية للاجئين .
- تقديم الإسعافات للجنود المصابين .
- الإشراف على الشؤون الاجتماعية وتقديم المساعدات لمدارس أبناء الشهداء.
- تنسيق نشاطه مع اللجان والجمعيات المساندة للقضية الجزائرية مثل "لجنة مناصرة الشعب الجزائري" [34].

وبالنسبة لجانب الإعلام والدعاية،فقد أولت لجنة التنسيق والتنفيذ عناية بالغة لهذا المجال، وذلك لإدراكها أهمية التعبئة الجماهيرية بليبيا من أجل حشد أكبر دعم للثورة التحريرية الجزائرية، فأشرفت على تأسيس مكتب الدعاية والإعلام بطرابلس سنة 1957 وعينت السيد محمد الصالح الصديق [35] مسئولا عنه. وقد كان هذا المكتب في البداية يعتمد على المجهود الفردي ويقوم به السيدين محمد الصالح الصديق وبشر القاضي،ثم توسعت مهامه وفتح عدة فروع له ببرقة وبنغازي،كما تعددت مهامه الإعلامية؛ فكان يشرف على

الصحافة والإذاعة والدعاية وتنظيم الاحتفالات والتظاهرات وإلقاء الخطب، بالإضافة إلى مراسلة صحيفة المجاهد لتغطية نشاط الثورة بليبيا[36].

3-نشاط لجنة التنسيق والتنفيذ في المغرب

تميزت العلاقات الجزائرية المغربية أثناء الثورة التحريرية بنوع من الخصوصية، وذلك بحكم الموقع الجغرافي الاستراتيجيوالحيوي للمغرب بالنسبة للثورة التحريرية الجزائرية، فقد كان يمثل المنفذ الوحيد للثورة على الحدود الغربية خاصة في مراحلها الأولى،وقد تمكنت الثورة من إحراز عدة مكاسب في وقت مبكر في المغرب أين أنشأت قواعد حدودية محكمة التنظيم،وشبكات واسعة للدعم والإسناد وهذا في إطار مشروع النضال المغاربي المشترك ومشروع جيش تحرير المغرب العربي.

وقد طرحت العديد من المبادرات لتطوير الكفاح المشترك بين القطرين وتأسيس جبهة كفاح موحدة تحقق طموح الوطنيين داخل القطرين، غير أن هذه المشاريع ذهبت في مهب الريح بعد أن نجحت فرنسا في سياستها التقسيمية وأوقعت المغرب في فخ الاستقلال القطري، لكن رغم ذلك ومن أجل الحفاظ على المكاسب التي حققتها الثورة، فإن لجنة التنسيق والتنفيذ قد عملت على إتباع إستراتيجية جديدة، وأكثر واقعية للاستفادة من استقلال المغرب،والمراهنة على كسب الموقف الرسمي وخاصة موقف القصر ممثلا في الملك محمد الخامس وولي عهده الحسن الثاني فقد عبر عن دعمه المادي والمعنوي للثورة التحريرية الجزائرية كلما سمحت الظروف [37].

ويقول الطيب الثعالبي[38] الذي كان مسئولا عن تنظيم الجبهة في المغرب أنه بعد وصول وثيقة مؤتمر الصومام قام بطبعها وشرحها

بالاتفاق مع بوصوف[39]. وكمرحلة تنظيمية أولية لقواعد الثورة في المغرب الأقصى قامت لجنة التنسيق والتنفيذ بتكليف الشيخ خير الدين بمهمة العلاقات المباشرة مع المخزن أين قام بتأسيس مكتب لجبهة التحرير الوطني، وكان نشاطه يتمحور أساسا في تأطير الجالية الجزائرية في المغرب، وذلك بإحصاء كبار الملاك من الجزائريين، وذلك التجار الجزائريين والعاملين الجزائريين لحل مشاكلهم ورعايتهم، وتكوين لجان لجمع الأموال بصورة منتظمة،وإعداد مراكز لتدريب الجنود من الشباب الجزائريين والمتطوعين للجهاد، وإنشاء مركز صحي للعلاج المصابين من المجاهدين، وكذلك إنشاء مخازن للتموين والعتاد[40].

وقد نجحت لجنة التنسيق والتنفيذ من خلال سياستها الواقعية والحكيمة في كسب الموقف المغربي ملكا وحكومة وشعبا من أجل مؤازرة القضية الجزائرية،وتأكيدا على مبدأ مؤازرة الثورة هيأ الملك محمد الخامس أثناء زيارته لمدريد في فيفري 1957، لقاءا مع ممثلي لجنة التنسيق والتنفيذ في الخارج، حضره كل من محمد الأمين دباغين، وأحمد توفيق المدني، وعبد الحفيظ بوصوف، وعبد الحميد مهري عن الطرف الجزائري، وأحمد بلافريج، وعبد الكريم الخطيب عن الطرف المغربي. كما استقبل الملك مرة أخرى وممثلي لجنة التنسيق والتنفيذ في الرباط، وقد أسفرت هذه الاجتماعات واللقاءات عن تحقيق المزيد من المكاسب في مجال الدعم السياسي والدبلوماسي والعسكري وحتى في مجال الرعاية الصحية والاجتماعية والدعم الإعلامي[41]. ويمكن تلخيص نتائج هذه الجلسات التنسيقية في النقاط التالية :

- دعم القضية الجزائرية سياسيا ودبلوماسيا : من خلال تجند المغرب شعبا وحكومة لمؤازرة القضية الجزائرية والتنديد بالسياسة الفرنسية .

- تسهيلات تمرير الأسلحة: أين تعددت المساعدات الشخصية للملك محمد الخامس تجاه الثورة التحريرية خاصة في مجال تمرير الأسلحة وإنشاء مراكز التدريب والتموين والاستراحة[42].

- تدعيم وحماية كل أشكال الإنزال البحري للمساعدات القادمة من الخارج: بحيث تعددت وساطات وتدخلات الملك لدى السلطات الاسبانية من أجل تحرير شحنات الأسلحة المحجوزة بالمناطق الاسبانية شمال المغرب، وقد تجاوبت السلطات الإسبانية مع مطالب الملك [43].

- المساعدات المغربية المباشرة: تعددت المساعدات المغربية المباشرة لصالح الثورة التحريرية سواء أكانت الرسمية أو الشعبية، فقد كان الملك محمد الخامس يحتضن رجال الثورة سرا في قصره، ويستمع سرا إلى مطالبهم وانشغالاتهم حتى ساعات متأخرة من الليل، ويأمر قائد الأركان الملكية المسلحة بتلبيتها بعيدا عن عيون الفرنسيين [44].

- إقامة القواعد الخلفية : تميزت القواعد الخلفية للثورة في المغرب بأهمية بالغة وقد زادت أهمية هذه القواعد بعد استقلال المغرب، أين سلمت عدة مراكز للثورة التحريرية الجزائرية ودعم تواجدها أكثر في الحدود الشرقية للمغرب، كما سمحت السلطات المغربية بحرية النشاط والتحرك وإنشاء المراكز لعسكرية والمدنية[45]

- تفعيل نشاط الجالية الجزائرية في المغرب لخدمة نشاط الثورة : بلغ عدد اللاجئين الجزائريين في المغرب عام 1957حوالي 80 ألف جزائري ليرتفع سنة 1958 ليقارب المائة ألف لاجئ، وقد أشرفت لجنة التنسيق والتنفيذ على تأطيرهم وتنظيم حركتهم من أجل تسخيرهم لخدمة الثورة، حيث أصبحوا يدفعون الاشتراكات ويساهمون في رعاية

نشاطات الثورة المدنية والعسكرية، وقد عرفت مصالح الثورة في المغرب تطورا ملحوظا خاصة بعد الإضراب الطلابي في ماي 1956 ،أين تم تأطيرها بكثير من الكوادر الشابة في ميادين مختلفة مثل مكتب الهلال الأحمر الجزائري، ومكتب الدعاية والإعلام لجبهة التحرير الوطني. أما الصحف التي ساهم اللاجئون الجزائريون في كتابتها وطبعها، ونشرها نذكر صحيفة المقاومة،وصحيفة المجاهد، وبالنسبة للإذاعات نذكر إذاعة صوت الجزائر والإذاعة السرية، وقد ساهم اللاجئون حتى في المسرح،والأدب الثوري، للتعريف بالقضية الجزائرية والتنديد بالجرائم القمعية الاستعمارية [46].

خاتمة

من خلال عرضنا لنشاط لجنة التنسيق والتنفيذ الأولى في أقطار المغرب العربي، نخلص إلى القول بأن نشاط اللجنة قد واجهته الكثير من الصعوبات والعراقيل خاصة في المرحلة الأولى من نشاطها. ومن أبرز هذه العراقيل نذكر مشكل التشويش والرفض لمقررات مؤتمر الصومام، خاصة على مستوى الجبهة الشرقية للثورة، بالإضافة إلى مشكل الإستقلالات القطرية لدى دول الجوار، وتخليها عن مبدأ الكفاح المغاربي المشترك.

ولكن رغم ذلك، فإن لجنة التنسيق والتنفيذ قد انتهجت خيارا واقعيا في سياستها المغاربية مبنيا على حتمية التعايش مع الأنظمة القطرية وذلك لخدمة أهدافها السياسية والعسكرية، ويمكن أن نلخص نتائج هذه السياسة في النقاط التالية:

- تجاوب السلطات الرسمية داخل كل من تونس وليبيا والمغرب مع مطالب لجنة التنسيق والتنفيذ أين قدمت دعما سياسيا وعسكريا معتبرا لها .

- تضافر الجهود بين لجنة التنسيق والتنفيذ والسلطات الرسمية خاصة داخل تونس وليبيا، من أجل القضاء على حركة التشويش واستعادة السيطرة على قواعد الثورة داخلها .

- استغلال لجنة التنسيق والتنفيذ لعنصر التضامن الشعبي المغاربي مع الثورة التحريرية الجزائرية كوسيلة ضغط على الأنظمة الرسمية القطرية.

- ضمان استمرارية الثورة داخل أقطار المغرب العربي من خلال المؤسسات واللجان والهيئات التي أرستها لجنة التنسيق والتنفيذ داخلها، وذلك وفقا لمقررات ومبادئ مؤتمر الصومام.

الهوامش

1- لجنة التنسيق والتنفيذ، هي الجهاز التنفيذي للمجلس الوطني للثورة الجزائرية وتتمتع تحت إشرافه بامتيازات واسعة من حيث توجيه وإدارة جميع فروع الثورة وأجهزتها العسكرية والسياسية والدبلوماسية، وقد تشكلت لجنة التنسيق والتنفيذ في مرحلتها الأولى من خمسة أعضاء هم: بن مهيدي محمد العربي، عبان رمضان، بن خدة بن يوسف، بلقاسم كريم، دحلب سعد، إلا أن هذا العدد ارتفع إلى 14 عضوا في اجتماع المجلس الوطني للثورة بالقاهرة في 19 أوت 1957، ويتم اختيارهم من بين أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية. ومن صلاحيات واختصاصات لجنة التنسيق والتنفيذ التي حددها مؤتمر الصومام مراقبة جل النشاطات المتعلقة بالثورة على المستويين الداخلي والخارجي كذلك السهر على تطبيق كل القرارات الصادرة عن المجلس الوطني . ومن مهامها أيضا الإشراف على عمليات تنظيم وتوزيع وحدات جيش التحرير على التراب الوطني . وقد اتخذت لجنة التنسيق عبر مسار الثورة التحريرية قرارات مهمة منها، إضراب الثمانية أيام، تبنها لحرب المدن التي توجت بمعركة الجزائر، هذه الأخيرة التي أرغمت أعضاء لجنة التنسيق إلى الانتقال إلى المغرب وتونس بعد إبادة شبه كلية للخلايا السياسية الحضرية في العاصمة. ينظر: علي زغدود، **صفحات من الثورة التحريرية الجزائرية**، المؤسسة الوطنية لاتصال والنشر والإشهار، الجزائر، 2006، ص 75-76 .

2- محمد زروال، **اللمامشة في الثورة**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص 319-320

3- ويعود سبب اختطاف الطائرة إلى أنه كانت هناك محادثات سابقة مع حكومة غي مولي (Guy mollet) لحل الأزمة بين الجزائر وفرنسا وتم الاتفاق على عقد اجتماع في تونس بحضور دول المغرب وتونس لدورهما في دعم الكفاح في الجزائر، وبعد ذلك اتصل ملك المغرب محمد الخامس بأعضاء الوفد الخارجي فتوجه أعضاء الوفد إلى المغرب وهناك اتفقوا على التوجه إلى تونس في 22 أكتوبر بغرض عقد هذا الاجتماع في 23 أكتوبر 1956، لكن السلطات الفرنسية قامت بخطوة مغايرة وهي الأولى من نوعها ألا وهي قرصنة الطائرة المقلة للوفد الخارجي، والتي تم إنزالها في الجزائر واعتقال الزعماء الأربعة ومعهم الصحفي مصطفى الأشرف . أنظر : روبير ميرل، **مذكرات أحمد بن بلة**، ترجمة : العفيف الأخضر، منشورات دار الآداب، بيروت، (د.س)، ص 119-123 .

4- أحمد توفيق المدني: **حياة كفاح مذكرات**، الجزء الثالث، ط2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزئر، 1988، ص.366

5- **محمد زروال، دور المنطقة السادسة من الولاية الأولى في الثورة التحريرية**، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2011 م، ص 34.

6- أحمد مهساس : اسمه الثوري علي ولد في 1923 ببودواو، انخرط في مطلع شبابه في حزب الشعب سنة 1940 تولى مسؤوليات ولعب دورا كبيرا في تأسيس المنظمة الخاصة، اعتقلته السلطات الفرنسية رفقة بن بلة، لكنه فر معه وكان من أوائل الذين خططوا للعمل الثوري تولى مهمة التسليح والتموين في الحدود التونسية عارض مؤتمر الصومام و(ل . ت . ت) تمكن من الفرار إلى روما . ولد الحسين محمد الشريف، **عناصر للذاكرة حتى لا أحد ينسى من المنظمة الخاصة 1947 إلى 5 جويلية 1962**، دار القصبة، الجزائر، 2009، ص 52 .

7- مبروك بلحوسين، **مراسلات الثورة الجزائرية بين الجزائر والقاهرة 1954-1956**، ترجمة : الصادق عماري، دار القصبة، الجزائر، 2004، ص 216-219 .

8- عمار بن عودة : ولد بعنابة انخرط في حزب الشعب مع نهاية الحرب العالمية الثانية، ثم عضو المنظمة الخاصة في 1948 ألقي عليه القبض في 1950 وتمكن من الهروب من السجن رفقة زيغود يوسف، وعضو مجموعة الاثنين والعشرين، وتولى مسؤولية منطقة قالمة وعنابة، كما عين أحد أعضاء الوفد في تونس بعد مؤتمر الصومام، وفي 1958 عين عضوا في لجنة التنظيم العسكري بمنطقة الشرق، ثم عين بوزارة التسليح والتموين ساهم في مفاوضات إيفيان . أنظر: ولد الحسين محمد الشريف، مرجع سابق، ص 19 .

9- إبراهيم مزهودي : رائد في جيش التحرير الوطني ولد بتبسة تلقى تعليما دينيا وأصبح من قادة جمعية علماء المسلمين، ثم تحول إلى حزب الاتحاد الديمقراطي البيان الجزائري، انظم إلى جبهة التحرير الوطني منذ ميلادها وتولى عدة مسؤوليات في الشمال القسنطيني كما عين مساعد لزيغود يوسف وبعد مؤتمر الصومام كعضو إضافي في المجلس الوطني للثورة، كان لإبراهيم مزهودي دور كبير في محاولة رأب الصدع بين قيادات النمامشة والأوراس، عين كممثل للثورة في تونس كما عين بعد الاستقلال عضوا في المجلس التأسيسي . ينظر : عبد الله مقلاتي، **قاموس أعلام شهداء وأبطال الثورة الجزائرية**، دار بلوتو، الجزائر، 2008، ص 476- 477 .

10- محمد عباس، **ثوار عظماء**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 96 .

11- Farouk BENATIA: **Le Actions humanitaires pendant la lute de libération (1954- 1962)**, DAHLAB, Alger, 1999, p-p 136- 137..

13- A.N.A, Boit n° 182 , DOS n° 5.

14- عبد الحي : هو من المجاهدين الأوائل الذين اشعلوا فتيل الثورة بالولاية الأولى، كلف من طرف قيادة الولاية الأولى بقيادة مناطق الحدود الشرقية ثم كلف بعدها بتنظيم الاتصال مع احمد بن بلة للإشراف على مهمة نقل السلاح من تونس إلى الجزائر، عين كممثل للجهة وجيش التحرير الوطني في تونس وذلك في مارس 1956م، وقد أدت معارضته للجنة التنسيق والتنفيذ في خانة المشوشين وهذا ما أدى للقبض عليه والحكم عليه بالإعدام . ينظر : محمد زروال، **إشكالية القيادة في الثورة الجزائرية - الولاية الأولى نموذجا**، المطبعة الرسمية، الجزائر ،2007، ص 321.

15- محمد عباس، **في كواليس التاريخ (2) مثقفون في ركاب الثورة**، دار هومة، الجزائر، 2009، ص 82-83 .

16- رسالة لجنة التنسيق والتنفيذ إلى السيد أحمد التليلي أمين الحزب الدستوري تدعو فيها السلطات التونسية للتدخل لوقف البلبلة التي يقوم بها محساس مع التأكيد أن دباغين هو رئيس الوفد الجهة بالخارج ، ارشيف موجود بالخزانة الخاصة للباحث والمؤرخ محمد زروال .

17- مبروك بلحوسين، مصدر سابق، ص 222-223.

18- عبد الله مقلاتي، **العلاقات الجزائرية المغاربية والإفريقية إبان الثورة الجزائرية**، ج1، ط1، دار السبيل، الجزائر، 2009، ص 381.

19- Serge BROBERGAR: **les rebelles algériens** ,Plon, Paris, 1958, p 140.

20- A.N.A:G.P.R.A, B8, DOS 42.

21- العسكري إبراهيم : **لمحات ومسيرة الثورة التحريرية ودور القاعدة الشرقية**، دار البعث قسنطينة، دت، ص 196.

22- مقلاتي عبد الله :**إشكالية التسليح خلال الثورة الجزائرية**، ط1، دار ابتكار للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 174.

23- مقلاتي عبد الله: **دور بلدان المغرب العربي في دعم الثورة التحريرية**، ج2، ط1، دار بوسعادة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص، ص 41، 42.

24- EL MOUJAHID: n° 17(1 février 1958)T1, PP 292-293.

25- عبد الله مقلاتي: **مرجع سابق**، ص 69.

26- محمد بلقاسم وآخرون، **القواعد الخلفية للثورة الجزائرية –الجهة الشرقية- (1954-1962)**، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث، الجزائر، 2007، ص 138-139 .

27- مصطفى أحمد بن حليم: **صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي، مذكرات رئيس الحكومة الليبية الأسبق**، ط2، مطابع الاهرام التجارية، مصر، 1992، ص ص 350،351.

28- مصطفى بن حليم: **مصدر نفسه**، ص ص 356، 357.

29- A.N.A: GPRA, B 4, DOS 4.

30- A.N.A: IBID .

31- عبد الله مقلاتي: **إشكالية التسليح خلال الثورة الجزائرية**، مرجع سابق، ص 228.

32- عبد الله مقلاتي: **مرجع نفسه**، ص ص 228 , 228 .

33- أحمد توفيق المدني: **مصدر سابق**، ص 235 .

34- محمد الصالح الصديق:عالم ومجاهد ومفكر وأديب وفقيه ومؤرخ، من أكثر المؤلفين الجزائريين إنتاجا. ولد يوم 19 ديسمبر سنة1925 م، تلقى الأستاذ محمد الصالح الصديق تعليمه الأول على يد أبيه الشيخ البشير آيت الصديق، ثم أرسله والده إلى زاوية سيدي منصور آث جناد حيث أتم حفظ القرآن الكريم وهو في التاسعة من عمره، وبعد انطلاق حرب التحرير الجزائرية سنة1954 م انخرط فورا في العمل النضالي، أين كلف بجمع المال والتبرعات لصالح الثورة إلى أن تفطنت له إدارة الاحتلال الفرنسي، ففي سنة1956 م أوقف من قبل السلطات الاستعمارية، وتعرض للاستنطاق. وبعد إطلاق سراحه سافر إلى خارج الوطن في ربيع 1956. عمل في إذاعة "صوت الثورة الجزائرية" التي كانت تبث من إذاعة طرابلس وهذا حتى استقلال الجزائر .وبعد الاستقلال عين أستاذا للتعليم، وهنا قام بتأليف الكتب وبنشر المقالات في الصحف، وقدم دروسا عديدة في الإذاعة والتلفزيون الجزائري إلى أن أحيل على التقاعد. ينظر: عبد الله مقلاتي، مرجع سابق، ص 213.

35- محمد الصالح الصديق :**دور الشعب الليبي الشقيق في الجهاد الجزائري**، ط1، دار الامة، الجزائر، 2000، ص 66.

- A.N.A: Boit n° 4, DOS n° 4-9.36

37- عبد الله مقلاتي، **العلاقات الجزائرية المغاربية والإفريقية إبان الثورة الجزائرية**، ج1، مرجع سابق، ص 397.

38- الطيب الثعالبي (سي علال) : من مواليد سنة 1923 بسكيكدة انخرط في حزب الشعب، لكنه سجن مرتين من 1945 إلى 1948 تولى مسؤولية الكشافة الإسلامية، وكلف عشية اندلاع الثورة بمحاربة المصالية بمغنية وتلمسان، في 1955 انتقل للعمل كمساعد لعبان رمضان، لكن بن مهيدي طلبه ليتكفل بالمهام الإعلامية والتسليح في المغرب، عمل مساعدا لبوضياف ثم مسئولا عن فدرالية جهة التحرير بالمغرب 1956-1957 عين كذلك في المجلس الوطني للثورة، ثم تولى مسؤولية الصحافة والإعلام بالقاهرة ثم مسئول فدرالية الجهة بتونس من 1958-1962، بعد الاستقلال واصل مهنة التعليم وما يزال على قيد الحياة . أنظر: عبد الله مقلاتي، **قاموس أعلام شهداء وأبطال الثورة الجزائرية**، مرجع سابق، ص 198-199 .

39- محمد عباس، **في كواليس التاريخ (2) مثقفون في ركاب الثورة**، مرجع سابق، ص 27.

40- محمد خير الدين، **مذكرات الشيخ خير الدين**، ج2، ط2، مؤسسة الضحى، الجزائر، 2002، ص 143، 146.

41- عبد الله مقلاتي: **مرجع سابق**، ص 519.

42- عبد الله مقلاتي: **مرجع نفسه**، ص- ص 532-535.

43- فتحي الديب، **عبد الناصر والثورة الجزائرية**، ط1، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1990، ص- ص 201-205.

44- محمد خير الدين، **مصدر سابق**، ص 182.

45- Guentari Mohammed, **Organisation Politico -Administrative Et Militaire de La Révolution Algérienne de 1954 a 1962**, Office Des Publications Universitaires, Alger, 1994, P-P 602- 616.

46-عبد الله مقلاتي: **مرجع سابق**، ص- ص 542-544.